اغلبية الاصوات، من قبل العالم الثالث، مما يشكل ضغطاً دولياً لدعم العرب والفلسطينيين منهم خاصة. وهذا ما عبر عنه عبد المحسن ابو ميزر الناطق الرسمي باسم اللجنة التنفيذية عندما قال: ان هذا القرار هو جواب العالم الاسلامي على تهديدات كيسنجر[٥٠].

ومن الجدير بالذكر، أن القرار دعا الدول الاعضاء «للعمل»، في المحافل الدولية، على طرد اسرائيل من المنظمة الدولية. وقد فسره البعض على أساس أن المطالبة بطرد اسرائيل لن تثار في دورة الجمعية العامة للعام نفسه، واعتقد أن القصد منه توفير الجو الملائم لتعليق عضوية اسرائيل[٥١]. على اي حال، فقد فازت فلسطين بنصيب كبير من جهد المؤتمر، وجاءت القرارات، وإن بقيت تفتقر إلى التنفيذ، نصراً كبيراً لها.

وفي ١٢ ايار ١٩٧٦، عقد، في اسطنبول، المؤتمر السابع لوزراء خارجية الدول الاسلامية بحضور مندوبين عن ٤١ بلداً[٥٢]. وبالرغم من أن المؤتمر لم يتطرق إلى كون تركيا معترفة باسرائيل، وأنها ترتبط معها بتمثيل دبلوماسي ؛ ومن أن «البعض تعامل مع هذه القضية كأمر واقع، إلا أن ظل العلاقات التركية الاسرائيلية كان يخيم على المناقشات ويعكر صفوها باستمرار» وقد أوضح المسؤولون في الخارجية التركية موقفهم قائلين: «نحن مستعدون للحد من علاقاتنا مع اسرائيل، إذا وجدنا ان لنا مصلحة أكبر في التعامل مع العرب، وعليهم أن يثبتوا لنا ذلك». وكان الموقف التركي قد تحدد بوضوح منذ اللحظات الاولى للمؤتمر، إذ قال ديميريل، رئيس الوزراء التركي، في كلمته التي افتتح بها المؤتمر: «أن تركيا تؤيد الفلسطينيين ومنظمة التحرير ممثلة لهم، وتريد من العرب أن يؤيدوا موقفها في قبرص». وكان الكلاج، أمين وزارة الخارجية التركية، قد أعلن هذا الموقف في الجلسة الاولى للجنة التحضيرية. ومما جاء في كلمة ديميريل: «نحن ندرك تماماً انه لا يمكن تحقيق السلم أو العدالة باغفال الظلم والمحن التي يتعرض لها الشعب العربي الفلسطيني، والجالية التركية المسلمة في قبرص»[٥٣] ومنذ الجلسة الافتتاحية، وافقت الحكومة التركية على فتح مكتب لـ م. ت. ف. في انقرة، إرضاء منها للعرب. وقد اتخذت السلطات الايرانية، الخطوة نفسها في ١٥ أيار من العام نفسه[٥٤]. ولكن تركيا لم تقطع علاقاتها مع اسرائيل.

وقد اتخذ المؤتمر الذي تركز نشاطه على قضيتي فلسطين وقبرص، عدة قرارات يتعلق أحدها بمشكلة الشرق الاوسط عموماً ويتناول الثاني القضية الفلسطينية خصوصاً، وقد اكد هذا القرار، القرارات السابقة بما فيها حق الشعب الفلسطيني في العودة، وتقرير المصير، واقامة دولته المستقلة في فلسطين. واتخذ المؤتمر قراراً آخر ادان فيه الصهيونية كعقيدة استعمارية توسعية عنصرية امبريالية تشكل خطراً مباشراً يهدد السلم والامن الدوليين، وادان اسرائيل لسجنها واعتقالها ونفيها المواطنين العرب المناضلين في الاراضي المحتلة ولسوء معاملتها اياهم، وطالب باطلاق سراح المعتقلين فوراً. واتخذ المؤتمر قراراً، بشأن المسجد الاقصى والحرم الابراهيمي، اعتبر فيه أن جميع التدابير التي اتخذتها اسرائيل بخصوصهما باطلة ولاغية. كما اتخذ قراراً، بشأن دعم صمود ونضال الشعب العربي في الاراضي المحتلة، منذ عامي ١٩٤٨ و١٩٦٧، وأكد